

اطلعهم في رسالة على دستورية الاوضاع في اليمن وحقائق بشاعة العدوان

# مجلس النواب يدعو البرلمان العربي إلى الوقوف بجانب الشعب اليمني

## المبادرة الخليجية المزمّنة مدتها سنتان وانتهت في 21 فبراير 2014م



### إقرار البرلمان الاتفاقي بين المؤتمر وأنصار الله وفق الإجراءات التي اتّخذت بشأن المبادرة الخليجية واتفاق السلم

أقر الاجتماع الموسع لهيئة رئاسة مجلس النواب ورؤساء ومقرري اللجان الدائمة والكتل البرلمانية أعماله الخيمس برئاسة رئيس المجلس الشيخ يحيى علي الراعي توجيهاً ورسالة إلى رؤساء مجالس النواب في الدول العربية الشقيقة موقعة من رئيس مجلس النواب، لإطلاع رؤساء وأعضاء البرلمان العربي على الوضع القائم في الجمهورية اليمنية من الناحية السياسية والدستورية إضافة إلى توضيح موجز لما تتعرض له اليمن من عدوان ظالم منذ 26 مارس 2015م وما تزال عاصمة الجمهورية اليمنية صنعاء وعدد من المحافظات تتعرض للقصف على مدار الساعة من قبل طائرات تحالف العدوان بقيادة السعودية.

وتمنّى رئيس مجلس النواب أن تحظى مظلومية الشعب اليمني باهتمام البرلمانيين العرب وتعاطيهم مع ما جاء في مضماني الرسالة وبما يتعكس إيجاباً على الشعب اليمني الذي يطمح إلى من ينصره ويقف معه أمام ما يتعرض له من عدوان خارجي تقوده السعودية بصاحبه جرائم ترتكبها الجماعات الإرهابية في العديد من المحافظات اليمنية.

ودعا رئيس مجلس النواب البرلمانيين العرب إلى ممارسة صلاحياتهم الفاعلة في الضغط على حكوماتهم لتقييم مواقفها حيال العدوان على الشعب اليمني ورفع الحصار.

قيما يلي نص الرسالة الموجهة إلى رؤساء البرلمانات العربية:

مرفوضاً في نفس الدورة، وتكون له أولوية العرض على المجلس في حالة تقديمه في دورة انعقاد أخرى). وهذا النص يؤكد أن اجتماع مجلس النواب في جلسته المنعقدة بتاريخ 2016/8/13م كان بنصاب كامل، حيث حضرها عدد (142) عضواً من أصل (275) عضواً بعد إعلان خلو مقاعد المتوفين وعددها (26) مقعداً.

وبالتالي فلا يمكن لأحد التشكيك في دستورية وقانونية جلسة مجلس النواب التي تم فيها إقرار الاتفاقية.

3- المادة (94) من الدستور:

(يجوز لعشرين بالمائة على الأقل من أعضاء المجلس طرح موضوع عام لمناقشته واستيضاح سياسة الحكومة فيه وتبادل الرأي حوله).

والمادة (145) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب:

(يجوز لعشرين بالمائة على الأقل من أعضاء المجلس طرح موضوع عام لمناقشته واستيضاح سياسة الحكومة فيه وتبادل الرأي حوله).

واللذان أكدتا على صلاحية المجلس في ما اتخذه من قرارات.

بالإضافة إلى العرف الدولي والوطني الذي يخول بذلك وبخاصة في بعض الدول الشقيقة وما حدث أيضاً في اليمن عند الإقرار على المبادرة الخليجية واتفاق السلم والشراكة الوطنية.

وهو ما تم أيضاً بإجراءات دستورية بشأن الاتفاقية بين المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وأنصار الله وحلفائهم.

الأمر الذي ترتب عليه:

الاعتراف بدستورية رئاسة المجلس السياسي الأعلى للجمهورية اليمنية توافيقاً لحين انتهاء العدوان والقيام بعدها بإدارة البلاد لفترة انتقالية تستكمل خلالها الإجراءات اللازمة لإنجاز العملية السياسية الدستورية وفقاً لأحكام الدستور والقوانين النافذة.

السيد المحترم!

لا يخفى عليكم أن السلطة التشريعية بل وجميع السلطات الرسمية لأي دولة تستمد شرعيتها الدستورية من دستورها الوطنية ومن داخل الوطن لا إلى قرارات خارجية... أيأ كانت.

وهذا ما أكدته ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الدولي العام.

إننا في مجلس النواب اليمني نؤمن بإدراككم واحترامكم - أكثر من غيركم من النخب السياسية في بلدانكم - إرادات الشعوب ومؤسساتها الدستورية، ولهذا فنحن كمؤسسة دستورية شرعية نحول

على إسهاماتكم - إلى جانب البرلمانيين الأحرار من مختلف بلدان العالم، والمنظمات والمؤسسات الإنسانية والدولية - في الوقوف إلى جانب الشعب اليمني لوقف العدوان ضد اليمن أرضاً وإنساناً

حيث تم قتل الأطفال والنساء من المدنيين وتهديم المنازل على رؤوس ساكنيها وتم تدمير البنية التحتية لليمن ومازال العدوان والحصار مستمر إلى هذا التاريخ، الأمر الذي أدى ويؤدي إلى كوارث إنسانية وبينية وغيرها، ورفع الحصار الاقتصادي الخائف.

وندعوكم إلى ممارسة صلاحياتكم الفاعلة في الضغط على حكوماتكم لتقييم مواقفها حيال

العدوان على اليمن والوقوف إلى جانب الشعب اليمني.. خصوصاً وأن دول العدوان تضلل الرأي العام بأنها تعمل على إعادة الاستقرار لليمن، فإنها قد تسببت في تسليم العديد من المناطق اليمنية

للتنظيمات والجماعات الإرهابية (القاعدة / داعش).. ناهيك عن الانتشار الواسع وبأسلحة نوعية ثقيلة لتنظيم القاعدة، وتمكن داعش - الذي لم يكن له أي وجود في اليمن - من خلق مواطن

أقدام له في المناطق المدّعى تحريرها.

صادر عن مجلس النواب بالجمهورية اليمنية

صنعا، في الخميس 23/ذو القعدة/1437هـ الموافق 25/أغسطس 2016م

يحيى علي الراعي - رئيس مجلس النواب

### الزعيم يُعزي في استشهاد العقيد عبدالله حيدر الرصاص

بعث الزعيم علي عبدالله صالح -رئيس الجمهورية السابق.. رئيس المؤتمر الشعبي العام- برقية عزاء ومواساة في استشهاد العقيد عبدالله صلح حيدر الرصاص، جاء فيها:

الأخ جبر عبدالله صلح حيدر الرصاص.. وإخوانه

الأخ صلح صلح حيدر الرصاص

وكافة آل الرصاص الكرام

بمزيد من الألم والأسى والحزن لتلقينا نبأ استشهاد والدكم الأخ العقيد عبدالله صلح حيدر الرصاص الذي امتدّت إليه يد الغدر والإثم والإجرام والخيانة... أثناء عودته إلى منزله بالعاصمة صنعاء، مستهدفة حياته في عمل إجرامي غادر.

إن اعتقال العقيد عبدالله صلح حيدر الرصاص من قبل عناصر الإجرام والإرهاب التي أتاحت لها العوان الفرصة لتمارس أعمالها الإجرامية نتيجة المحاولات المستميتة لدول العدوان لإزعجة أمن واستقرار بلادنا وإشاعة الفوضى.. وهو ما يهدد السكينة العامة للمجتمع والسلم الاجتماعي وتندّر بعواقب وخيمة وخطيرة على الوطن والشعب ما لم يتم استئصال أفة الإرهاب ومن يمارسها ومن يقف وراءها ويمولها ويشجعها على مثل هذه الأعمال التي تتنافى مع تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف وأخلاقه وقيم شعبنا اليمني العربي المسلم، وإننا ونحن نشاطركم أحزانكم والألمكم بهذا المصاب الجلل..

وإننا نعتبر رحيله خسارة فادحة للوطن وللنوازل المسلحة في هذه الظروف المعقدة والعصيبة التي يمر بها شعبنا الذي هو في أمس الحاجة للرجال الأوفياء الذين أسهموا ومازالتوا بفاعلية كبيرة في حشد الجهود والطاقت الشعبية للتصدي للعدوان البربري الغاشم الذي تتعرض له بلادنا أرضاً وإنساناً إلى جانب الحصار المفروض على شعبنا بهدف تجويعه ثم قتله خدماً وانتقاماً من شعب أصيل ذي تاريخ حضاري ضارب جذوره في أعماق أعمق التاريخ، ينشد الأمن والسلام لنفسه وللجميع.

إن اعتقال العقيد عبدالله صلح حيدر الرصاص من قبل عناصر الإجرام والإرهاب التي أتاحت لها العوان الفرصة لتمارس أعمالها الإجرامية نتيجة المحاولات المستميتة لدول العدوان لإزعجة أمن واستقرار بلادنا وإشاعة الفوضى.. وهو ما يهدد السكينة العامة للمجتمع والسلم الاجتماعي وتندّر بعواقب وخيمة وخطيرة على الوطن والشعب ما لم يتم استئصال أفة الإرهاب ومن يمارسها ومن يقف وراءها ويمولها ويشجعها على مثل هذه الأعمال التي تتنافى مع تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف وأخلاقه وقيم شعبنا اليمني العربي المسلم، وإننا ونحن نشاطركم أحزانكم والألمكم بهذا المصاب الجلل..

نعتبر لكم عن صادق التعازي وخالص المواساة.. باسمي شخصياً وباسم قيادات وهيئات وكوادر وحلفاء وأنصار المؤتمر الشعبي العام، ونأمل أن لا يذهب دم الشهيد هباء.. وأن تقوم الأجرحة المختصة بمسئولياتها في

علي عبدالله صلح

رئيس الجمهورية السابق -رئيس المؤتمر

2014/12/18م.

7- في 26/مارس/2015م، تعرضت الجمهورية اليمنية لعدوان من قبل النظام السعودي وخاصة بعد هروب عبده بن منصور هادي إلى سلطنة عمان ومنها إلى المملكة العربية السعودية معلناً تأييده للعدوان ومطالبته باستمرار عاصفة الحزم.

8- بتاريخ 28/يوليو/2016م اتفق المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه وأنصار الله وحلفاؤه على تشكيل مجلس سياسي أعلى يهدف إلى مواجهة العدوان وإدارة شؤون البلاد وفقاً للدستور وذلك بعد فشل وإفشال المفاوضات التي أجريت في جنيف ودولة الكويت واستمرار العدوان والحصار الشامل براً وبحراً وجواً على اليمن.

9- وفقاً لنص المادة (145) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب تقدم إلى رئاسة مجلس النواب عدد (74) من أعضاء مجلس النواب يطلب إقرار الاتفاقية المبرمة بين المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وأنصار الله وحلفائهم، تمت الدعوة من هيئة رئاسة المجلس لانعقاد المجلس في الموعد المحدد.

10- بتاريخ 8/13/2016م عقد مجلس النواب جلسته برئاسة الشيخ/ يحيى علي الراعي - رئيس المجلس، وبحضور عدد (142) عضواً من أصل (275) عضواً بعد إعلان خلو مقاعد المتوفين البالغة (26) مقعداً أي بنصاب مكتمل وفقاً للدستور واللائحة الداخلية للمجلس.

وفي الجلسة تم إقرار الاتفاقية بالأغلبية المطلوبة.

11- بتاريخ 8/14/2016م عقد مجلس النواب جلسته التي حضرها رئيس وأعضاء المجلس السياسي الأعلى، الذين قاموا بأداء اليمين الدستورية أمام البرلمان باستثناء عضوين تم إرجاء اليمين الدستورية منهما لحين عودتهما لارض اليمن، إذ تعذر عودتهما نظراً لمنع وحظر حركة الطيران إلى ومن اليمن من قبل النظام السعودي وحلفائه.

12- باشر بعد ذلك المجلس السياسي الأعلى مهامه بعد أداء اليمين الدستورية والذي قوبل بتأييد جماهيري حاشد في غالبية محافظات الجمهورية وخاصة الحشد الجماهيري الذي شهدته العاصمة اليمنية صنعاء، بتاريخ 20/أغسطس/2016م.

هذا ملخص للوقائع العامة التي مرت بها الجمهورية اليمنية منذ عام 2009م، وحتى ساعته.



#### دستورية الإجراءات المتخذة:

بعد أن أوجزنا لكم ملخصاً لما مرت به الجمهورية اليمنية، وردأ على كل من يحاول التشكيك في سلامة ودستورية الإجراءات التي قام بها البرلمان، وخاصة الذين نالوا شرعيتهم التوافقية بإقرار مجلس النواب لاتفاقيات الأطراف السياسية، أو بعض الأشقاء والأصدقاء في البرلمانات العربية والدولية، وحرصاً منا على ديمومة العلاقات الحميمة بين مجلس النواب اليمني وبين جميع البرلمانات فإننا نستعرض بعضاً من النصوص الدستورية والقانونية التي تحد كافيّة لتوضيح الحقيقة:

1- المادة (65) من الدستور:

(مدة مجلس النواب ست سنوات شمسية تبدأ من تاريخ أول اجتماع له، ويدعو رئيس الجمهورية الناخبين إلى انتخاب مجلس جديد قبل انتهاء مدة المجلس بستين يوماً على الأقل، فإذا تعذر ذلك لظروف قاهرة ظل المجلس قائماً ويباشر سلطاته الدستورية حتى تزول هذه الظروف ويتم انتخاب المجلس الجديد). وهذا النص يؤكد أن مجلس النواب هو السلطة الدستورية القائمة والتي لا تنتهي إلا بانتخاب مجلس جديد، ولا ينكر أحد في العالم شرعية ودستورية مجلس النواب وفي مقدمتهم الأخ/عبده بن منصور هادي.

2- المادة (72) من الدستور:

(يشترط لصحة اجتماعات مجلس النواب حضور أكثر من نصف أعضائه مع استبعاد الأعضاء الذين أعلن خلو مقاعدهم، وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين إلا في الحالات التي يشترط فيها بموجب الدستور واللائحة الداخلية للمجلس -أغلبية خاصة، وعند تساوي الأصوات يعتبر موضوع المداولة

### الشيخ أبو لحوم: سنظل أوفياء للوطن.. ونهم الأبية لن تكون ممراً لتنفيذ المخططات التأميرية

لا يجوز قتل شعب وتدمير وطن من أجل شرعية زائفة



إلى جانب المؤتمر الشعبي العام في مواجهة العدوان. وأشار أبو لحوم إلى أن اليمنيين الأحرار مع السلام وينشدون السلام ويمدون أيديهم نظيفة بيضاء ناصعة إلى أشقائهم في دول الخليج ويقفون معهم في مواجهتهم لمخططات الإخوان المسلمين التي تستهدف دول الخليج وأمنها واستقرارها، وأن الشعب اليمني يأمل أن يراجع أشقائنا في الخليج مواقفهم ويوقفون مشاركتهم في العدوان على بلادنا، خاصة وأن شعبنا يكن الود لهم ويشعر بالامتنان لمواقفهم السابقة الداعمة لليمن، خاصة وأنه لم يصدر من الشعب اليمني أي موقف يسيئ للأشقاء في الخليج.

لنقال إلى أنه لا يجوز قتل شعب وتدمير وطن من أجل شرعية زائفة لشخص خان وطنه وقتل الأطفال والنساء والشيوخ والشباب.

الغارات الوحشية التي قتلت الآلاف من المواطنين الأبرياء، ودمرت المنازل على رؤوس ساكنيها، بالإضافة إلى مشاريع البنى التحتية بما فيها الطرق والجسور والمساجد والمزارع وغيرها، والتي يتم تنفيذها من خلال الغارات الجوية بشكل هيسيتري مستخدمة كل أنواع الصواريخ والقنابل المحزّمة دولياً، مخالفة بذلك القوانين الإنسانية الدولية ومبادئ حقوق الإنسان.

وتطرّق الشيخ أبو لحوم إلى محاولات دول التحالف ومن يدعون الشرعية زوراً وبهتاناً شراء ذمم ولاء البعض الذين باعوا أنفسهم وضمائرهم بالمال المدّس، مؤكداً أن ذلك لن يحقق للحالمين أيّاً من أهدافهم الحاقدة على الشعب والوطن.

مجدداً أن قبائل نهم الأبية سيطلون مع الوطن ومع يدافع عن الوطن ويتصدى للعدوان وسيقفون

أكد الشيخ القبلي البارز والشخصية الاجتماعية الفاعلة في منطقة نهم الشيخ إبراهيم بن علي بن عبدالله أبو لحوم أن كل أبناء منطقة نهم الأوفياء، وفي مقدمتهم كافة آل أبو لحوم سيطلون أوفياء مع الوطن والثورة والجمهورية والوحدة، كما عهدهم الشعب اليمني وسياطلون نضالهم الدؤوب من أجل انتصار إرادة الشعب سبراً على نهج أبائهم المناضلين وفي مقدمتهم الشيخ عبدالله بن صالح أبو لحوم الذي قارع الظلم والاستبداد الإمامي ومن بعده أبناؤه سنان وعلي وصالح ومحمد عبدالله أبو لحوم الذين أبلاؤهم حسناً في الدفاع عن الوطن وعن سيادته واستقلاله وسلامة أرضيه، وقدموا الغالي والرخيص في سبيل الحرية والثورة والجمهورية، راضين كل أنواع الإغراءات والترغيب والترهيب التي كان أعداء الوطن يحاولون من خلالها إثناء آل أبو لحوم وكل مشائخ وأعيان منطقة نهم الأوفياء عن مباديهم ومواقفهم الوطنية، بل إن ذلك زادهم إصراراً على الثبات والصمود في وجه كل المخططات التأميرية على بلادنا وشعبنا منذ قيام الثورة حتى اليوم.

وأضاف الشيخ إبراهيم أبو لحوم قائلاً: يشهد التاريخ وتؤكد الأحداث أن أبناء نهم الشجعان لم يسمحوا بأن تكون أرضهم ساحة أو ممراً لتنفيذ المخططات التأميرية ضد الوطن، وهم اليوم أكثر صلابة وأقوى عزيمة للتصدي للمحاولات الرامية إلى جعل نهم ممراً لنفوق العدوان للدخول إلى صنعاء الأبية مهما كلفهم ذلك من ثمن ومن تضحيات، وهو الأمر الذي جعل دول التحالف تصب جام غضبها على مناطق نهم بتلك